

## Book Reviews

**Francesco Grande (2016) *Il lessico coranico di Flora e Fauna. Aspetti strutturali e paleolinguistici*. Venezia. Edizioni Cà Foscari., Serie Filologie medievali e moderne. Serie orientali. 284 pagine.**

Malika Eddakhch  
Mohamed V University

صدر كتاب فرنسيسكو كراندي في دجنبر 2016 حيث تم نشره في الإصدارات الرقمية لجامعة كافوسكاري بالبندقية – ايطاليا. ويمكن تصفح الكتاب او تحميله من الشبكة العنكبوتية عبر الرابط الآتي:

<http://edizionicafoscarini.unive.it/libri/978-88-6969-104-1/>

يهدف الباحث من خلاله إلقاء مزيد من الضوء على الإشكالية المطروحة منذ أمد في الدراسات القرآنية حول صعوبة تحديد المحيط الثقافي و اللساني الذي ظهر فيه النص القرآني نتيجة للتنافر الذي ينتج عن تبني منهجين مختلفين لدراسته. فالمنهج الأول يدرس النص القرآني انطلاقا من مناهج اللسانيات الغربية ويعتمد أساسا على آلياتها (منهج خارجي)، في حين أن المنهج الثاني يدرسه عبر مناهج اللغويين العرب (منهج داخلي) ويعتمد أساسا على المراجع العربية القديمة وعلم اللغة بمفهومه عند العرب (نويزرث وسيناوي 2010 )

و حاول الباحث أن يقترح حلا لهذه الإشكالية (او لجزء منها) عبر تحليل و دراسة الزونيمات والفيتونيمات القرآنية ( أي المفردات المتعلقة بالحيوان و النبات) وذلك عبر وضع و تبني رؤية منهجية تمكن من استعمال ثلاثة مناهج يكمل بعضها البعض، حيث اعتمد – بمستويات مختلفة – على المنهج البنوي و المنهج المقارن و المنهج الفيلولوجي من أجل الإحاطة بالأبعاد المختلفة للمعجم القرآني الخاص بالحيوان و النبات بطريقة ستمكنه في نهاية المطاف أن يحدد المحيط و السياق الثقافي الذي استعملت فيه.

يقع الكتاب في 284 صفحة مقسمة إلى خمسة فصول و خاتمة و ملحقات و بيبلوغرافيا و ثلاثة فهارس ( فهرس المواضيع و فهرس الأسماء العربية التقنية). افتتح الكاتب مؤلفه بدون مقدمة تقليدية حيث بدأ مباشرة بالفصل الأول ( من 9 إلى 29 ) تطرق فيه لمجموعة من المفاهيم و الإشكاليات المتعلقة بالبحث في المعجم العربي و إمكانية دراسته بمنهجية بنوية لا تتجاهل مكتسبات علم اللغة العربي التقليدي و في

نفس الوقت لديه القدرة على استنباط حمولته الثقافية. فكان أول ما توقف عنده هو مفهوم الليكسيم كوحدة تحليلية للدراسة حيث أوضح أنه لا يكتسي طابعا عمليا لأنه لا يمكن من دراسة المعجم العربي من ناحية البنية الداخلية ( الشكل الصوتي) و البنية الخارجية ( فونوتاكتيك) على مستوى الدال و ذلك لعدم ملائمة بعض أدوات التحليل البنيوية عند استعمالها لوحدها و من دون اللجوء إلى أدوات تأويلية أخرى. فمثلا عند اعتماد الاستبدال والتقسيم لا يمكن الوصول إلى الدلالات المختلفة لنفس الليكسيم ('رغب' بمعنى شراهة / رغبة.ص 11)، كما لا يمكن من تحليل الليكسيمات الغير المعللة (شمس.ص 12). لهذا اقترح الكاتب استعماله كوحدة تحليل صغرى بدائية تستعمل على مستوى مدلول الليكسيم. فهذا لا يمكن فقط من تحليل الليكسيمات الغير معللة على المستوى الدياكروني بإحالتها إلى لغة قديمة كان فيها اللكسيم قابلا للتحليل حسب آلية التقسيم و الاستبدال بل يمكن الباحث أيضا من القول بوجود بعد بنيوي للمدلول على مستوى البنية الداخلية وعلى مستوى البنية الخارجية. وقد تمكن تحليل يلمسليف (1963) السيمانتيكي أن يوضح أن العلاقة التضامنية التي تجمع السميئات كوحداث صغرى حاملة للمعنى تشكل البنية الداخلية لمدلول الليكسيم ويمكنها أن تحيط بالدلالات المتعددة لليكسيم الواحد دون قطيعة بين مكوناته (بقرة / بقر. ص 15)، في حين أنه التجأ إلى مفهوم الحقل الدلالي كما عرفه ابسن (1924) لكي يوضح كيف يتجلى مفهوم البنية الخارجية لمدلول الليكسيم وذلك لأن ابسن برهن على الطبيعة البنيوية للحقل الدلالي باعتباره مزيجا من الليكسيمات يوحدتها مفهوم عام اعتمادا على دراسة الحقل الدلالي لمعجم النبات. فالحقول الدلالية للنبات والحيوان تتضمن على المستوى الأنثروبولوجي معلومات غير لسانية وذات حمولة ثقافية واسعة تاريخية و جغرافية واجتماعية، خصوصا في المجتمعات القديمة والبدائية حسب تصور ليفي سترانس (1962). كما يمكن للحقول الدلالية أن تتقاطع في سياقات دلالية جد واسعة كما تبين من تحليل كمال أبو ديب (1975) لمعلقة لبيد ابن ربيعة (تأبد : مهجور/مستوحش). كما أشار كراندي أن تشابه الحقل الدلالي الذي يصنف الليكسيمات حسب علاقات سيمانتيكية موسعة و المبوبات المستعملة عند العرب لتدوين المعاجم، فإن الليكسيكوغرافيا الغربية و علم اللغة العربي يختلفان اختلافا مهما في رؤيتهم للحقل الدلالي. فعند الغرب، يحيل عادة إلى مرجع خالص في حين انه عند العرب يحيل إلى مرجع متماهي مع الاستخدام العملي الذي يخضع له في المجتمع. هذا واضح في كتاب الجمل للأصمعي المبوب في عدة أقسام تحيل إلى استعمال الجمل، أمراضه، أسماؤه، ولادته... فالقاسم المشترك ليس هو الجمل على المستوى الانطولوجي بل هو الجمل كاستخدام وظيفي من طرف المجتمع. كتاب النبات للأصمعي يؤكد نفس الظاهرة. وانطلاقا من قدرة الحقل الدلالي على تمثل الثقافة في الليكسيم باعتباره بنية داخلية للمدلول، أنهى كراندي الفصل الأول بالتساؤل عن إمكانية

إيجاد وسائل تحليلية تأويلية بنيوية أخرى يمكن إضافتها للحقل الدلالي كوسيلة تحليلية يمكنها أن تكشف عن بقايا ثقافية في البنية الداخلية للمدلول في العربية ما قبل الكلاسيكية (يقصد بها الباحث تلك التي استعملت قبل نهاية القرن الثامن و قبل نزول القرآن).

في الفصل الثاني (31-91)، اعتمد كراندي بالأساس على أعمال جيفري (1938) وزاميت (2002) وأوينز (2013) من أجل الوصول إلى هدفين أساسيين هما ضبط موضوع التحليل (النص القرآني و الفيتونيمات و الزونيمات) واقتراح أدوات تحليلية تتجاوز القصور الذي ينتج عن الاعتماد على منهج داخلي بحث أو منهج خارجي بحث (نويرث وسيناوي 2010؛ بيناكيو 2011؛ صالح 2010). فكل من جيفري وزاميت اعتمدا في بحثهما رؤية توليفية للمنهجين مكنتهم من اعتبار اللغة العربية ما قبل الكلاسيكية كمصدر موثوق لاستقاء المعجم. وهكذا لخص كراندي مونوغرافيا جيفري (1938) التي احتوت على 322 ليكسيم قرآني استمد أغلبه من كتاب السيوطي 'المهذب في ما وقع في القرآن من المعرب' والتي استنتج منها جيفري أن بعض ما اعتبره السيوطي معربا اعتمادا على الفونوتاكتيك إنما هو مفردات قديمة جدا مما جعل السيوطي يعتبرها استعارة من لغة أخرى (فطر ص.35) أو مفردات قرآنية تربط مدلولاً عربياً (نور) و دالاً موجوداً في لغة سامية أخرى ولكن ليس في عربية أخرى مثلاً 'نور' بمعنى 'دين' في السيريائية عوض معنى 'ضوء' في العربية. كما استخرج أيضاً من السيوطي مفردات قرآنية تربط مدلولاً عربياً محضاً 'بارك' مع دال موجود في عدة لغات سامية، في حين أن هناك استعارات حقيقية مثل 'نمارق' وقد أمكن له هذا بفضل استعماله للمنهج الداخلي والمنهج الخارجي في التحليل.

لخص كراندي أيضاً عمل زاميت (2002) الذي قام فيه بدراسة موسعة و دقيقة ل 1717 ليكسيم قرآني- تضمنت أيضاً المفردات المعربة التي قام جيفري بدراسة- مقارنة كل مفردة وردت في القرآن مع ثمانية لغات سامية أخرى، و ذلك اعتماداً على معيار الحقل الدلالي و المعيار اللساني و المعيار الجغرافي و المعيار الإحصائي، حيث تمكن من تصنيف المفردات القرآنية جغرافياً بمعنى أن كل مفردة قرآنية تجد لها مقابلاً في إحدى اللغات السامية الأخرى و يتم إرجاع أصلها إلى الموقع الجغرافي الذي كانت تستعمل فيه تلك اللغة. استمد زاميت المواقع الجغرافية التي استعملها من اللسانيات السامية المقارنة بحيث تتواجد الأكادية في الجهة الشمالية الشرقية فقط، وتتواجد العبرية والآرامية و السريانية والفينيقية في الجهة الشمالية الغربية، وتوجد الجعزية والعربية الجنوبية القديمة بالجهة الجنوبية. كما أن اعتماده على الحقل الدلالي لدراسة المعجم أظهر أن الليكسيم يمكن أن يتقاطع مع السميئات التي تكونه في حقل أو عدة حقول دلالية مما يجعل نفس الليكسيم يتجلى في عدة حقول دلالية (أثر- أثارة - إثم). إحصائياً، تبين أن عددا مهما

من اللكسيمات القرآنية لديها مقابلا في اللغات السامية المتواجدة في الشمال الغربي و في الجنوب في حين أن هناك أيضا عددا لا بأس به من اللكسيمات التي اعتبرها زاميت خصوصية قرآنية. وقد أظهرت أيضا الإحصائيات أن اللكسيمات المنتمية إلى الحقول الدلالية المتعلقة بالنبات والحيوان ( والتي ظهرت في زاميت كحقول دلالية مصغرة تنتمي إلى الحقل الدلالي العام - أحد الحقول الدلالية السبع التي استعملها في تصنيفه) تجد لها مقابلا في اللغات السامية الشمالية الغربية و اللغات السامية الجنوبية. وحسب كراندي، فإن هذا يعطي للفيونيمات و الزونيمات صلاحية منهجية تمكن من اعتبارها متن ممثل للنص القرآني عامة.

و يشير كراندي أنه عندما يتم وضع النتائج التي وصل إليها زاميت في بانوراما البحث اللساني العربي و السامي الحديث، فإنه يلاحظ تشابه نتائجه مع النتائج التي تم الوصول إليها في دراسات مورفولوجيا اللغات السامية عبر تطبيق نفس المنهج المقارن. فالعربية تتقاسم بعض الايزوكلوسات المورفولوجية مع أغلب اللغات السامية القديمة ( مورفيم الجمع -ات) كما أنها تتقاسم مع اللغات السامية المستعملة في الشمال الغربي وتلك المستعملة في الجنوب الجمع المكسور وبنية الفعل المضارع: .yVCCVC. ويضيف أن صلاحية المنهج المقارن المعتمد على أسس معجمية يعاني من بعض النقص من الناحية الدياكرونية. فهو مثلا لا يستطيع الجزم أن المفردات القرآنية ذات الخصوصية المعجمية لا ترجع إلى أسباب دياكرونية غامضة قد تكون مفردة في القدم إلى درجة نسيانها. كما أن اعتماد المنهج الإحصائي لا يمكن أن يخبرنا عما إذا كان التقارب الملاحظ بين اللكسيمات العربية ومثيلاتها في اللغات السامية يمكن تأويلها من الناحية الإحصائية على أنها ليكسيمات جديدة أو ليكسيمات مهجورة أو ليكسيمات مستعارة (قرن). يرى كراندي أن تأزر التحليل المورفولوجي و التحليل الدلالي في الإطار النظري الذي يمثله المنهج المقارن لا يعطي النتائج المرجوة على المستوى الدياكروني وذلك لأنه يكتفي بتحديد لغة بعيدة في الزمان وهي اللغة السامية العامة كلغة ذات قرابة للعربية، ولا يمكنه تحديد لغة ذات قرابة من الناحية الجغرافية (هل هي لغة ذات قرابة سامية متواجدة في الشمال الغربي أو متواجدة في الجنوب). ولهذا يقترح كراندي أن القيم العملية للمنهج المقارن كما قدمه زاميت يجب البحث عليها على المستوى السانكروني لعربية القراء اعتمادا على رؤية بينفينيست (1966) وياكوبسون (1963). فلا مانع من اعتبار اللغات ذات قرابة التي يقارنها المنهج المقارن مع لغة ما، ليس فقط كلغة ذات قرابة بعيدة أو قريبة على المستوى الدياكروني، ولكن مقارنتها أيضا وتحليلها عبر العناصر المكونة لها على المستوى السانكروني، بمعنى أن ما يجعل اللغات ذات قرابة لغات جديدة مختلفة هو إعادة المزج بين عناصرها. فعناصر لغة قديمة (فونيمات، مورفيمات، لكسيمات...) كانت تجمعها علاقة تضامنية محددة يتم إعادة مزجها عبر علاقات تضامنية وبنيات جديدة تعطي الحياة للغة جديدة

مختلفة ستخضع بدورها لنفس العملية عبر الزمن. ويعتقد كراندي أن استعمال المنهج المقارن بهذا الشكل يسمح بتعريف اللغة العربية ما قبل الكلاسيكية برؤية بنوية تسمح باعتمادها كمصدر موثوق. أما فيما يخص الأدوات التحليلية والتأويلية، فالباحث في حاجة غالى أدوات تأويلية بنوية ذات بعد ثقافي وفي نفس الوقت تقدر أن تؤلف بين الأدوات التحليلية التي تستعملها اللسانيات الغربية (منهج خارجي) وتلك التي يستعملها اللغويون العرب (منهج داخلي). ولهذا اعتمد كراندي على نموذج أوينز (2013) حيث يمكن الوصول إلى رؤية توليفية وذلك باعتماد المنهج المقارن الذي جمع به معطيات حول العربية العامية المعاصرة (في مناطق متعددة) على أساس التقارب الذي يظهر في استعمالها لفونوتاكتيك المضارع مثلا بالشكل التالي: yVCCVC بحيث تتناوب فيها اللواحق /أ/ في الضمائر ت/ي/أ. فالمنهج المقارن يمكن من إعادة تركيب بروتو-عربية مشتركة بين اللغات العامية التي تمت دراستها باعتبار هذه التراكيب ممكنة علميا فقط إذا كانت تتماثل مع بعض العناصر التي توجد فعلا المصادر العربية الأولية (الثلاثة مثلا). في هذه المقاربة، يشكل المنهج المقارن- والذي هو في نفس الوقت منهج خارجي- خزاناً مفاهيمياً لعناصر تجريبية (العربيات العامية) وعناصر نظرية (الصيغ التي أعيد تركيبها) و يتم الحصول على هذه الأخيرة عبر مجموعة من التقنيات (ص.57).

للخزان المفاهيمي صفتان أساسيتان. أولاً، فهو يبدو كمولد عشوائي للعناصر التجريبية بالمعنى الذي نجده في العلوم الطبيعية والمعرفية والاقتصادية (فودور وبياتيلي 2010). ثانياً يجب على الصيغ معادة التركيب التي يولدها المنهج المقارن أن تستجيب لمعيار التوافق التام لأن هذا المعيار هو الذي يختار الصيغ المعادة التركيب المعنية "إذا و فقط إذا" كانت مشابهة أو مماثلة لمعطيات متوفرة فعلياً في المصادر الأولية للعربية ما قبل الكلاسيكية (أي يمنحها المنهج الداخلي). يشبه أوينز هذه العملية بمصفاة تمرر المعطيات المتشابهة، أي أن الصيغ المعاد تركيبها هي العربية ما قبل كلاسيكية.

ويضيف كراندي أيضاً أن التحليل الذي قام به زاميت على المفردات القرآنية المبهممة عبر المقارنة يشبه الرؤية التوليفية التي استعملها أوينز عبر نموذج المولد والمصفاة. فقد اعتبر زاميت الوجود الحقيقي للفعل 'إليبو' في الأكادية بمعناه (نمى، ربط، يكون مترابطاً) والذي يمكن افتراضياً أن يولد صيغة معادة التركيب بمعنى أصلي مماثل لليكسيم القرآني 'ألف' وذلك لأن المصادر الأولية (ابن فارس) تشرح الجذر أ.ل.ف كما يلي: ' انضمام الشيء إلى الشيء والأشياء الكثيرة أيضاً' والتي توازي (ربط، يكون مرتبطاً) في الأكادية. فشرح ابن فارس يمكن اعتباره دليلاً وثائقياً مستمداً من مصدر أولي ويتلاقى مع الصيغة المعادة التركيب كما يقضي - مثل المصفاة - صيغ أخرى معادة التركيب.

اعتمادا على نموذج أوينز وعلى تحليل زاميت، اقترح كراندي نموذجا أوليا للتوليد والتصفية يتكون من التفاعل بين المعجم القرآني في وظيفة مولد عشوائي للسمات وبين التعريف البنيوي للعربية ما قبل الكلاسيكية في وظيفة المصفاة. والمصفاة بدورها مكونة من التفاعل بين المنهج المقارن في وظيفته كمحتوى المصفاة والبنية في وظيفتها كشكل المصفاة.

والمولد العشوائي للسمات عنصر تجريبي مستوحى من المصادر الأولية تماشيا مع آليات المنهج الداخلي للغويين العرب في حين أن المصفاة -أي المنهج المقارن- هي عنصر نظري مستوحى من المنهج الخارجي الذي يستعمل الأدوات التحليلية للسانيات الغربية. ويعتقد كراندي أن نموذجه أفضل من نموذج أوينز من الناحية العملية لأنه باستعمال الفونوتاكتيك و الحقل الدلالي لا يعود هناك أي معنى للتمييز بين منهج اللغويين العرب واللسانيات الغربية على المستوى النظري لأن آليات العمل التي يستعملها الباحث هي عبارة عن أدوات تأويلية تحليلية تطبق على معطيات العربية ما قبل الكلاسيكية. ورغم هذا، فإن كراندي مازال يواجه التساؤل الآتي: كيف يمكن للحقل الدلالي والفونوتاكتيك أن تلقي الضوء على المحيط الثقافي للغة العربية ما قبل الكلاسيكية؟ لفعل ذلك استعان كراندي بالدراسات الايتروسكية التي حاولت التوصل إلى البروتولغة - خصوصا المعجم منه- اعتمادا على تحليل يأخذ بعين الاعتبار كل الآثار الثقافية والحضارية المتبقية من الايتروسك المنقرضة. و قد سمح له هذا بأن يغني نموذجه للتوليد والمصفاة بعنصرين جديدين هما 'تقنية العزل' و'تقنية المزج'، وهما تقنيات تمكن أساسا من استعمال إعادة الصياغة (البارافراز)، إضافة إلى المعطيات التي يوفرها التأصيل (الباريتيمولوجيا).

و خصص كراندي الفصل الثالث (93-121) للبايونطولوجيا اللغوية ليدقق أكثر في تجليات الثقافة عبر البنية اللغوية ( بيزاني: 1938، ميبلي: 1903، ديفوتو: 1962، كانيلو: 1878، سيبويه و غيرهم). فاستخلص أنه يمكن القيام بتصنيف عام لثلاثة علاقات ثقافية بنيوية، وهي المجتمع والفونوتاكتيك، البيئة والحقل الدلالي، والتاريخ و التأصيل. فوضح العلاقة بين المجتمع والفونوتاكتيك بمثال من الهندوأوروبية. ففي بعض الليكسيمات من أصل هندوأوروبي وجدت علاقة وطيدة بين الليكسيمات ذات الفونوتاكتيك الغير المنتظم (مقارنة مع ليكسيمات تحمل حرفا صوتيا واحدا فقط) والدلالة 'يومي /عاطفي'. و قد لوحظت نفس الظاهرة في العربية في الإمالة و في بعض المفردات الواردة على وزن 'فعالي' كما ذكرها سيبويه في 'الكتاب' حيث ترد المفردات الحاملة لهذه الخاصيات في الاستعمال اليومي والعاطفي (ص 96-97). وهذه الخاصية دفعت كراندي أن يتبنى 'الكتاب' كمصدر أولي غير مباشر يمكن أن يعطي معلومات حول الفونوتاكتيك الغير المنتظم وما يحيل عليه اجتماعيا في الفيتونيمات و الزونيمات. و من نفس المنظور أيضا تبني 'معجم العين' للخليل كمصدر أولي مباشر لليكسيمات التي تظهر فونوتاكتيك غير منتظم في الصوامت.

في حين أن التفاعل بين البنية والحقل الدلالي اللامتغير يمكن أن يشكل حلا لمشكل التحريف الذي يقع في معنى الليكسيمات عبر الزمان وذلك من خلال العودة إلى مفهوم الحقل الدلالي في علاقته مع البنية حسب بيزاني و ديفيتو و كيزيريو.

اعتمادا على تحليل الحقل الدلالي الغير المتغير على المستوى الدياكروني المتعلق بالنبات المكون من الفيتونيمات الهندو-أوروبية "فاكوس" (خشب الزان) و"فيكوس" (شجرة البلوط) المؤسس من سميمات (شجرة زيت)، (شجرة متعرضة لصاعقة)، يبين التحليل علاقة واضحة بين الحقل الدلالي والبيئة لأن السميمات المكونة له تحيل على الاستعمال الغذائي والاستعمال الجوي للمحيط البدائي الهندوأوروبي. طبق كراندي نفس الطريقة من أجل أن يتعامل مع التحريف الباليولساني الذي لحق بالفيتونيمات والزونيمات القرآنية. ففي مصادره الأولية المباشرة اعتمد 'المجنسة' و'المبوبة'. فالمجنس قد يساعد أكثر على إعطاء إشارة جيدة على عدم تغير معنى السيميم على المستوى الدياكروني، في حين أن المبوب يسمح بوضع جنبا إلى جنب الليكسيمات التي لا تملك نفس السيميم ذي مرجعية بيئية يسمح بتبيان الحقل الدلالي المصغر الذي يجمعهما.

أما التاريخ و ثنائية الفونوتاكتيك والحقل الدلالي فيتجلى عندما تتوحد معلومة تاريخية مع البنية اللسانية الثنائية للكسيم، مثل (بابل/بلبل) التي تحتوي على طبيعة باريتيمولوجية خاصة، كأن تكون /قديمة، غير شعبية، غير منظمة/ على عكس الأخرى التي تكون /حديثه، شعبية، و منظمة/ (ص 117)

الفصل الرابع (123- 180) و الفصل الخامس (181 – 226) خصصهما الباحث لتطبيق نموذج المولد و المصفاة كما أنشأه على 30 فيتونيميا وزونيميا على التوالي والتي استقاها من مصدره الأول زاميت 2002. وقد قام بذلك عبر جداول تحتوي عل مختلف مكونات نموذج المولد والتي يمر عبرها الفيتونيم والزونيم لتحديد الخاصيات واستكشاف المحيط الثقافي استعانة بالمصادر العربية الثانوية الموثوقة.

و في الخاتمة (227-249) لخص كراندي النتائج التي خلص إليها البحث والتي تبين أنه تمكن الإحاطة بأهم التساؤلات التي طرحها حول علاقة المعجم من ناحيته البنيوية مع الثقافة. من أهم هذه النتائج أن الفونوتاكتيك الغير المنتظم للفيتونيمات والزونيمات يربطها بطبقة اجتماعية شعبية كما أنه يغلب عليها الصوت أ/ وطابع عدم التعليل، أي عدم قدرتها على ربط علاقات مع ليكسيمات أخرى فأصبحت بالتالي موضوعا للبريتيمولوجيا. كما توصل إلى استنتاج سياق غير صحراوي استعملت فيه هذه الفيتونيمات والزونيمات وهذا السياق عبارة عن منطقة جبلية أو سفح جبلية في الحجاز أو في الحدود بين الحجاز وتهامة تستوطنها مجموعات بشرية منذ حقبة تاريخية بعيدة وذلك بسبب وجود موارد مائية. كما أن نفس

الليكسييمات تحيل أيضا على محيط بيئي صحراوي وآخر غير صحراوي يسكنه الحضر وربما يكون في الحجاز.

أما الملاحق فتناول فيها الليكسييمات ذات الفونوتاكتيك الغير المنظم ، مستقاة من معجم العين (الملحق الأول) و قام بتحليل بعض الفيتونيمات والزونيمات المبهمة التي اعتبرها زاميت ذات خصوصية قرآنية (الملحق الثاني)

إن كتاب كراندي يبدو مؤلفا جد متخصص ولا يتيح قراءة سهلة للقارئ الذي لا يتوفر على خلفية جيدة في اللسانيات والاتجاهات البنيوية في بعض العلوم الإنسانية الأخرى. و حتى إذا توفرت الخلفية المعرفية للقارئ، فإن الأساليب اللغوية المستعملة في الكتابة غير سهلة والطريقة التي تتبعها للوصول إلى نموذج التوليد والمصفاة عبر الرؤية التوليفية تبدو سهلة و لكنها شبه ممتعة لتقاطعها في بعض الأحيان مع مجالات علمية معرفية جد نظرية، إضافة إلى عدم إدراج لائحة للرموز المستعملة في الكتاب مما جعل قراءة وفهم المعطيات صعبا في بعض الأحيان. ورغم ذلك يمثل كتاب كراندي بدون شك إضافة وإغناء للأبحاث الصادرة باللغة الايطالية حول دراسات النص القرآني ومعجمه على الخصوص.